الأمم المتحدة

S/PRST/2005/50

مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2005
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٨٥ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في إطار نظر المجلس في البند المعنون ''المسألة المتعلقة بهايتي: تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2005/631)'' أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعرب مجلس الأمن عن تأييده التام لأعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثل الخاص للأمين العام، السيد خوان غابرييل فالديس.

''ويؤكد مجلس الأمن الأهمية الأساسية لضمان أن تستفيد هايتي من إجراء انتخابات شفافة وشاملة وحرة وعادلة وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية، ومفتوحة أمام جميع المرشحين السياسيين الذين نبذوا العنف، ومن ثم تمكين القيادة الشرعية على المستويين الوطني والمحلي. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء خطر حدوث تأخير في العملية الانتخابية، ويشدد على التوقعات الدولية بأن تجرى الدورة الأولى من الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥، وبأن تبذل جميع الجهود لكي تتولى السلطات المنتخبة ديمقراطيا مناصبها في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وفقا لدستور هايتي. ويلاحظ المجلس، مع التقدير، أنه تم، حتى الآن، تسجيل أكثر من ثلاثة ملايين شخص. ويثني المجلس على منظمة الدول الأمريكية وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة لإسهامهم في تلك العملية. ويرحب المجلس بأن يتم في العملية الانتخابية تمثيل نطاق واسع من الرأي السياسي في هايتي، ويشدد على أهمية الأخذ بنهج تعاوني من جانب القادة السياسيين. وينبغي مواصلة تعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي باعتبارهما وسيلة لضمان الاستقرار والحكم الرشيد في الأجل الطويل.

''ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أنه لا تزال هناك تحديات هامة تعترض سبيل الانتخابات يتعين التغلب عليها. وفيما يرحب المجلس بالخطوات الأخيرة التي

181005 181005 05-55881 (A)

اتخذت من جانب الحكومة الانتقالية و''المجلس الانتخابي المؤقت''، فإنه يحثهما على أداء المهام العشر العاجلة التي يتطلبها إجراء الانتخابات هذا العام، والتي أيدتها الحكومة الانتقالية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأعاد تأكيدها ''الفريق الرئيسي'' في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويدعو المجلس إلى قيام السلطات الهايتية المختصة باتخاذ القرارات بصورة فعالة وفورية في ما يتعلق بالمجالات الرئيسية، ويحث السلطات الهايتية على الاستفادة على نحو تام من مشورة ومساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تنظيم الانتخابات. ويدعوها المجلس إلى العمل مع البعثة لوضع خطة انتخابية ذات مراحل، على سبيل الأولوية، بغرض الانتهاء من وضع جدول أعمال زمني للانتخابات قابل للتنفيذ. ويحث المجلس أيضا السلطات الهايتية على أن تنشر سريعا القائمة النهائية للمرشحين في الانتخابات، والاتفاق، بالتشاور مع البعثة، على قائمة لمراكز التصويت تكفل وصول الناخبين إليها، وتراعي الآثار المترتبة عليها من حيث الميزانية والأمن والاعتبارات اللوجستية.

''ويؤيد المجلس بقوة الجهود التي تبذلها البعثة لضمان وجود بيئة آمنة ومستقرة في هايتي مما يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتقدم البلد، ومن أجل إتاحة تنفيذ العملية الانتخابية. ويعترف المجلس بمساهمة البعثة في استعادة حكم القانون في البلد والمحافظة عليه، ويشدد على ضرورة تقديم المساعدة الكبيرة والمنسقة لإتاحة تحقيق الإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات حكم القانون في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث المجلس الحكومة الانتقالية، بالعمل مع البعثة، على أن تضع موضع التنفيذ المبادرات التي دعا إليها القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) بشأن خطة إصلاح وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية فضلا عن إصلاح النظام القضائي من أجل إنهاء حالات الإفلات من العقاب وضمان سير العدالة. ويرحب المجلس بالتحسينات التي حدثت في الحالة الأمنية بفضل إصرار البعثة على العمل دعما للحكومة الانتقالية. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بتورط بعض ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، ويؤكد ضرورة التحقيق بصورة كاملة في أي إدعاءات بارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. ويرحب المجلس بقيام البعثة بنشر أفراد إضافيين، عسكريين وتابعين للشرطة، وفقا لأحكام القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، ويعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة.

''ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة قيام الحكومة المؤقتة والبعثة بالبدء فورا في التنفيذ الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشدد المجلس على ضرورة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر وشديدة الوضوح يكون من شأنها

توفير الوظائف. ويسلم المجلس أيضا بضرورة الحفاظ على الاستقرار في الفترة التي تعقب الانتخابات مباشرة وذلك بوسائل من بينها توفير وجود دولي مستمر، وضمان تمكين المؤسسات الهايتية الرئيسية من العمل بكفاءة، وبخاصة المؤسسات التي تعالج مسألتي سيادة القانون والتنمية. ويقر المجلس بالأهمية التي يحظى بها مؤتمر المانحين المقبل المقرر عقده في بروكسل في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ويهيب بالجهات المانحة أن تواصل تسديد الأموال المتعهد بها. ويقر المجلس كذلك بأن هذا المؤتمر يشكل فرصة هامة لمواصلة وضع الاستراتيجيات، على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل، في إطار موحد، من أجل ضمان التصدي لمشاكل هايتي بصورة منسقة ومتصلة ومتسقة يتوخى فيها تحديد الأولويات بصورة جيدة. إن هايتي تمر بمنعطف هام. ومع أن المسؤولية عن مستقبل هايتي تتحملها في النهاية حكومتها وشعبها، فلا بد للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه إليها.‘‘